كلمة رئيس الجامعة الأب البروفسور جورج حبيقة

في الندوة تحت عنوان "مفهوم السيادة الوطنية من اتفاق القاهرة إلى اتفاق الطائف"

الكسليك في ٥ ك١ ٢٠١٧

يطيب لي أن أرحّب بكم فردا فردا في حرم جامعة الروح القدس الكسليك، جامعتِكم جميعا على حد سَواء، أنتم عُشاقَ المعرفةِ والبحث عن حقائقَ غامضةٍ وهاربةٍ من قبضة المنطق وتحليلاته المتماسكة. يشهد تاريخ لبنان والمشرق لهذه الجامعة الوطنية لمساهماتها العظيمة في تفعيل العقل والروح، خدمةً لقضايا الإنسان، أيّ إنسان، في هذا الشرق المعذِّب والمعذَّب. وأُعرب أيضا عن فرحي الكبير بالتعاون الفكري والبحثي مع نخبة ألمعية من سياسي لبنان ومفكريه للإحاطة الموضوعية بمسائل وطنية على درجة عالية من الأهمية. فإنني أسوقُ شكرا عميقا إلى كلّ محاضر سيغنينا بمقارباته العلمية والموثّقة وإلى كلّ رئيس جلسة لما سيبذله من جَهد فكري وحنكة حوارية لإنعاش التثاقف وتسليط الضوء على التنوع التحليلي المثري في مساحات التلاقي والتعارض. كما يطيب لي أن أوجّه كلاما امتنانيا خالصا إلى جمعية Memoria ورئيسها السيد نعوم فرح، وإلى مركز فينيكس للدراسات اللبنانية في مكتبة الجامعة المركزية بإدارة الأب الدكتور جوزيف

مكرزل الذي رفع المكتبة بمهاراته التنظيمية ورؤيويته إلى مرتبة عالمية في تقنيات الأرشفة وتنوع خدماتها. وإنني أشكر أيضا جميع وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية التي ستغطي وقائعَ هذه الندوة.

يسرني، عشية الاحتفال بالمئوية الاولى لولادة لبنان الكبير، أن تأتي كلمتي في الندوة تحت عنوان " مفهوم السيادة الوطنية، من اتفاق القاهرة إلى اتفاق الطائف"، تعبيراً صريحاً وشفافاً عن السيادة الوطنية، التي أفهمها وعيا متشددا لمقومات استقلال الوطن المتفاعل والمتلاقح مع ثقافات العالم من جهة، والتزاما، بدون مساومة جزئية أو كلية، بركائز الحرية والكرامة في كل تعاط مع بلدان أخرى وانفتاح عليها وتعاون معها، من جهة ثانية.

إن العقل الباطن اللبناني، على اختلاف مشاربه، يشدّه ابداً الحنين الأصيل إلى الثابتة العابرة للطوائف والعقائديات، بتعبير آخر، إلى الانتماء إلى الوطن أرضاً وشعباً وسيادة.

فبالنظر إلى بطاقة الدعوة إلى هذه الندوة، استوقفتني صفحتان من جريدة النهار، الأولى تعود للعام ١٩٦٩ والثانية للعام ١٩٨٩، ولا يخفى على فطن المعنى السياسي الذي يختزنه هذان التاريخان.

ففي زمن "فلسطين أولاً"، عُقِدَ اتفاق القاهرة، وكان لبنان اول ضحاياه، فانتكست السيادة الوطنية، وتعطّلت مفاعيلها، وقسّمت المجتمع اللبناني المتعدد الانتماءات، إلى "طوائف أمم"، وانضوى تحت لواء الدفاع عن القضية الفلسطنية، عددٌ من الأحزاب السياسية اللبنانية والإقليمية، فانفرط العقد الاجتماعي اللبناني الهش والهجين، ودخل الوطن في أتون الحرب التي انتهت باتفاق الطائف عام ١٩٨٩.

من سخرية القدر، أنك تقرأ في مذكرات محمد حسنين هيكل، على سبيل المثال لا الحصر، أن الدولة المصرية، يوم تمّ عقد اتفاق القاهرة في الثالث من شهر تشرين الثاني من سنة ١٩٦٩، لم تطلب من اللبنانيين هذا الحد من التجاوز لمفهوم السيادة الوطنية في سبيل القضية الفلسطينية، وإن كانت هذه الأخيرة محقة وطافحة بالمآسي وتستدعي بالتالي تعبئة عربية ودولية لإحقاق الحق. إذ بهكذا خطة عبثية وفاشلة مسبقا في الدفاع عن القضية الفلسطينية، نكون قد خلقنا قضية عربية أخرى، ليست أقل خطرا وإيلاما. ودُهشت الناصرية من تصرّف جزء من اللبنانيين آنذاك وقد تجنّدوا، حتى الاستماتة، في الدفاع عن مشروع قيام كيان

فلسطيني مسلح، ذات سيادة وقرار حر، مختلف جذريا عن تنظيم المخيمات الفلسطينية المسلحة في بلدان عربية أخرى. وإذا عدنا إلى مذكرات الرئيس الراحل شارل حلو في اللغة الفرنسية، لوجدناه يحاول بجهد عنيد الدفاع عن أنه لم يفرط قطُّ بقسَمِه الرئاسي الذي يُلزمه بالحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله وكرامته، عندما وافق على الصيغة الأخيرة لاتفاقية القاهرة. فهو يردّد باستمرار أنه كان يطلب من رئيس الوفد اللبناني قائد الجيش آنذاك أميل بستاني أن يضيف في الكثير من البنود "السيادة الوطنية اللبنانية". إن هذا الحرص على إنقاذ ما كان يمكن إنقاذه من مفهوم السيادة الوطنية يبين بشكل لا لبس فيه أن اتفاقية القاهرة، في مضمونها وأهدافها، إنما كانت نسفا ممنهجا ومتدرجا للدولة اللبنانية ومقوماتها. ومصداقا على ذلك ما حدث فعلا من حرب مدمّرة شاملة ومقوِّضة للعقد الاجتماعي والسياسي اللبناني، وما استتبع في ما بعد من إلغاء كامل لمندرجات اتفاقية القاهرة من قبل المجلس النيابي اللبناني.

لقد خُدِشت السيادة الوطنية في لبنان مراراً. لكنها لم تنهزم وإن التوى عنقها فلم ينقطع، والفضل كل الفضل في استمرار إحياء مفهوم السيادة الوطنية كان دوما يرتبط باستعادة بنية : "النحن" اللبنانية، بعد كل أزمة ناتجة عن محاولة إحدى المكونات أن تستنجد بالغريب، أياً كان هذا الغريب، لتستقوي به على واحدة من مكونات الوطن أو عليها كلها مجتمعة.

فكما، في أوائل الاستقلال، اتخذت السيادة الوطنية موقفاً بين لاءين، لا للغرب ولا للشرق، نعم للبنان، ولئن استسيغ النقد يومئذ أن لاءين لا يصنعان بلدا، فقد حان الوقت لتقتنع العائلات الروحية اللبنانية من جديد أن استضعاف أيِّ مكوّن من النسيج اللبناني، سيؤول بالضرورة إلى تصدع عام وشامل، وبالتالي إلى تآكل مفهوم السيادة وانهيارها. فالمناعة الوطنية لا تبنى على حطام أي مكوّن في البنية العامة اللبنانية. فعلى شاكلة الجسد الحي، أو أن تبقى جميع الأعضاء والخلايا في تكامل وظائفي، وبالتالي في كنف نظام مناعي رادع، أو أن تدخل مجتمعة في هدأة الاحتضار والتلاشي والموت.

ان مفهوم السيادة الوطنية في زمننا الحاضر لا يقوم البتة على التقوقع والانعزال، بل على التعاون والتعاضد، ضمن احترام كامل للمبدأ الفلسفي القائل: عليك أن تكون ذاتك لكي تكون مع الآخرين. وأختم بتحفيز

رائع وشامل للبابا القديس يوحنا بولس الثاني الذي وضع رسولية الكيان اللبناني على منصّة المرجعية العالمية للدول المتعددة دينيا وثقافيا وعرقيا وحضاريا، إذ يقول فيه: "اسهروا، بكل ما أوتيتم من وسائل، على هذه السيادة الأساسية التي تملكها كلُّ أمة بفضل ثقافتها الخاصة. حافظوا عليها حفاظكم على حدقة عيونكم، خدمة لمستقبل العائلة البشرية".

وشكراً